

معوقات اجراء البحوث العلمية في العراق - مؤشرات وحلول -

م.د. ماهر جبار الخليلي

كلية الامام الكاظم/ ديوان الوقف الشيعي/ رئاسة مجلس الوزراء

المقدمة

شهد القرن العشرين تطوراً هائلاً في المجالات العلمية والتقنية وأصبح العالم يعرف بالقرية نتيجة تقارب المسافات وسرعة الاتصالات، ثم شهد القرن الحادي والعشرين تطوراً كميّاً ونوعياً أكبر بكثير من التطور السابق في مجال الاتصال وتقنيات المعرفة وسرعة تداول المعلومات، وهذا ما انعكس بشكل او بأخر على التعليم في شقيه الاولي والعالي، اذ تزايدت أعداد مؤسسات التعليم العالي في البلدان وأصبحت ضرورة من ضرورات الحياة، وتنوعت التخصصات منها ما أقل ومنها ما أستجد، كما وتطورت التقنيات والوسائل وطرائق التعلم والتعليم، مما جعلها اقتصاداً قائماً بذاته بما يعرف بـ (اقتصاد المعرفة) وأصبح لزاماً على الدول الناهضة او الراغبة في التنمية واللاحق بالدول المتقدمة ان تخصص ميزانيات جيدة وتنفق اموالاً طائلة لكي تواكب حركة التطور السريع في هذا المجال.

يعد البحث العلمي الجاد والرصين المصدر الأساس الذي انتج هذا التطور الهائل، فكل براءات الاختراع تمت من خلال علماء عباقرة توفرت لهم الفرصة لصفق مواهبهم وتنفيذ افكارهم على ارض الواقع من خلال مختبرات مهينة ودعم مؤسسي واستقرار عائلي ونفسي، لذلك عندما نريد ان نؤسس لبنية علمية رصينة، علينا اولاً تحديد الاطر العامة لهذه البنية ومعوقات تطبيقها على ارض الواقع ومن هنا كان عنوان بحثنا (معوقات اجراء البحوث العلمية في العراق- مؤشرات وحلول) متأمليين ان يكون هذا البحث قد اوجد الارضية المناسبة لعودة الرصانة العلمية لبحوث الاساتذة العراقيين من خلال تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجامعات والمؤسسات البحثية والمجلات المعتمدة.

تم تصنيف البحث الى ثلاثة محاور اختص الاول منها بالتعريف بمفهوم البحث العلمي والياتة وادواته، فيما كان الثاني العصب الاساس الذي اعتمد عليه الباحث وهو عبارة عن استبيان خاص عرض على فئة الاساتذة الجامعيين والمشرفين والمثقفين الاكاديميين من اصحاب الشهادات العليا، لأخذ آراءهم فيما تعلق بالبحوث العلمية، والاستبيان مكون من عشرة اسئلة متنوعة تخص البحوث، وفيها ثلاث اجابات (جيد جداً/ متوسط/ ضعيف) ليتم في نهاية المطاف جمع وتصنيف وتحليل تلك الاستمارات التي بلغت ٦٢٠ استمارة وعلى كلا الجنسين (بمعدل ٣٨٠ للذكور، ٢٤٠ للإناث) ليخرج الباحث بحصيلة جيدة من المؤشرات المهمة .

اما المحور الثالث فقد اختص بتحديد ابرز المعوقات امام تقدم البحوث العلمية العراقية وتطورها اسوة بباقي الجامعات متأمليين ان ينال الرضا عند الله وهو الموفق.

المحور الأول- مفهوم البحث العلمي

عندما يسعى الانسان الى اكتشاف حقيقة معينة بشأن مشكلة او حاجة او رغبة يكون ذلك السعي هو (بحث)، وعندما تكون المسألة برمتها محكومة بقواعد وضوابط وقوانين منظمة للعمل يكون ذلك بحثاً علمياً، وبذلك يكون البحث العلمي ذو أهمية كبيرة كونه نشاط انساني يحرك العقل ويغوص في اعماق الفكر من اجل اكتشاف الظواهر الطبيعية والانسانية بطريقة علمية منظمة. ويعرف ايضا بانه أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها^(١).

والعلم لغة يعني "إدراك الشيء على حقيقته، وهو ما يسمى باليقين أو المعرفة"^(٢). والعلم ضد الجهل، قال تعالى "هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون" لان إدراك كامل، وتستخدم كلمة العلم للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية، وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة لتعليل مؤسساً على تلك القوانين الثابتة^(٣). ومن ناحية المصطلح فهو: "جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية"^(٤).

وفي الواقع هناك ترابط كبير بين البحث العلمي الجاد والرصين من جهة وبين التحديث والتنمية من جهة اخرى، وبين اقتصاد ذلك البلد من جهة ثالثة، اذ أصبح من ضروريات الحياة لأي بلد يسعى الى النمو ومواكبة التطور السريع في العالم وبناء إمكانات ذاتية وطنية في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا. فالعلم وتطوير العلم وتثبيت اركانه ضرورة ملحة من اجل خلق أرضية صلبة يمكن ان تنطلق من خلالها الى الأفق الواسعة لغرض اكتشافها وتطويرها وتوطينها في سبيل خدمة البناء والتطور من جهة ، والتقليل من الفارق الزمني بين الدولة التي تسعى الى تنميتها والدول المتقدمة من جهة اخرى.

وفي واقع الحال ان هناك الكثير من الامم والشعوب والدول جاهلة في كيفية تثبيت اركان العلم، ولعل من اهم الأسباب الواضحة لهذا الامر، هو اعتمادها الرئيس على ما يتم استيراده من معدات وأجهزة تقنية فضلا عن تسخير معارف وخبرات الدول الاخرى دون العمل على تنمية القدرات البشرية المحلية .

ان الاعتماد على دولة متقدمة في تنمية القدرات المادية والبشرية ليس امرا معيبا او خطأ في حد ذاته ولكن الافراط في ذلك، لدرجة التكاثر عن النهضة والاكتفاء بالحد الأدنى من التطوير وعدم السعي لاكتساب المزيد من العلوم والخبرات وتطوير القدرات ذلك يعد امرا سلبيا جدا، ومهما بلغ هذا

الاعتماد من تقدم، فإنها تبقى قاصرة في حل مشكلات الدول النامية، ما لم تفكر تلك الدول باليات منتجة وتسعى الى تطويع التقنيات ذاتيا ومحليا من اجل البقاء والنمو المستديم.

من المعلوم والواضح ان الاقتصاد العربي يخضع للتبعية التقنية ويتحمل الديون الخارجية ومن ثم الانكشاف على العالم وهذا ما يشكل اكبر التحديات التي يواجهها المجتمع العربي، فمظاهر العولمة الاقتصادية تفصح عن إمكانية كبيرة جدا للسيطرة على الاسواق لتعميق الفجوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجيا التي تفصلها عن البلدان المتقدمة. ومن الضرورة بمكان اللجوء الى الوسائل المحلية العلمية من اجل تشكيل صناعة وطنية تلبي الحاجات المحلية والقومية والإقليمية ضمن حدود الإمكانيات المتاحة وذلك بربط العلم والتكنولوجيا بمتطلبات التنمية القومية، فاصبح من الضروري التنسيق وتبادل المعارف بين المؤسسات العلمية والبحثية والمتمثلة بالتعليم الجامعي من خلال ربط البحوث ومراكز الأبحاث بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في السوق المحلية .

كان ظهور العلم "ككيان دائم النمو من المعارف المبنية على تتابع التصورات والافكار"^(٥)، بداية الطريق للتمييز بين التراكم المعرفي العلمي وغير العلمي، إذ يمكن التفريق بينهما على اسلوب البحث العلمي ومناهجه، فمن يتبع منهجية البحث العلمي يتمكن من الكشف عن الحقائق، أي انه يصل الى المعرفة العلمية. ومن اهم مناهج البحث العلمي هو المنهج الوصفي الذي يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، ويقوم المنهج الوصفي على الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة^٦.

وهناك تعريفات للبحث بشكله العام بانه " وسيلة منتظمة لدراسة العلاقات القائمة بين الظواهر التي تخضع للدراسة وذلك لمعرفة مدى صحتها عن طريق الاختبار العلمي وصولا الى تفسير علمي لطبيعة تلك المتغيرات والعلاقات بينها"^(٧). ولعل استاذنا الكبير والقدير الدكتور مرتضى حسن النقيب قال عن البحث "ان تعبير البحث هو أشهر التعابير السائدة في المجتمع الاكاديمي وهو على ماكرر، رياضة فكرية في موضوع معين ، اساسها التحري والانغماس في الحقائق لأجل التعرف على طبيعتها وتفسيرها. ومنهج البحث هو الذي يضع الأسس والقواعد الخاصة بالبحث وتنظيمه وخطواته"^٨.

ان للبحث مجموعة خصائص مهمة قبل وصفه بانه علمي، منها :

١- الموضوعية: وتعني الالتزام بالمقاييس العلمية الدقيقة والخضوع لمعايير اكااديمية متفق عليها بعيدا عن الانحياز او التعاطف او التطرف والتعصب، حيث يقوم الباحث بإدراج الحقائق التي توصل اليها مثلما هي دون تغيير او تحوير، وكذلك الوقائع التي استدل منها على رأي معين او على وجهات نظر

تدعم او تخالف وجهة نظره، بشرط ان تكون تلك الحقائق منطقية ومنسجمة مع الواقع ، وعلى الباحث أن يتقبل ذلك ويعترف بالنتائج المستخلصة حتى ولو كانت لا تتطابق مع تصوراته وتوقعاته.

٢- **تفسير وتحليل الظواهر:** البحث يعني الجري وراء الحقائق او الوصول الى شيء غامض ، ويسمى الشخص المتولي للمهمة بالباحث واول مهماته هو جمع المعلومات والبيانات عن مشكلة او ظاهرة او محاولة اختراع شيء ما يكون تحت المجهر او قيد الدراسة، ثم يبدأ بالتحليل والتفسير وكشف الاسباب والعوامل الاساسية التي ادت الى حدوث المشكلة او الظاهرة، ولذلك لابد ان يتمتع الباحث بالقدرة على التحليل والتفسير لما توصل اليه من نتائج.

٣- **استخدام المنهجية الاكاديمية:** بمعنى ان تكون ادوات الباحث اكااديمية متعارف عليها توصل الى الحقائق بأقصر وافضل الطرق، لاسيما عندما يقوم الباحث بدراسة مشكلة معينة، فعليه ان يجد الحلول لها، من خلال استخدام الطرق السليمة والهادفة .

٤- **العقلية المنفتحة:** بمعنى ان يتحلى الباحث بعقلية منفتحة وواسعة ومرنة، لا فيها انغلاق ديني او قومي او عرقي تجعل الغشاوة على العقل وتغلقه ، لان الانغلاق العقلي يؤدي الى مسار واحد واتجاه واحد دون التوصل الى الحقائق ، فلابد من التشكيك في كل شيء من اجل الوصول الى اليقين ، ولذلك يجب على الباحث ان يكون حريصا على الروح العلمية وهدفه الاساس دائما إلى الوصول الى الحقيقة فقط، والابتعاد عن التزمت والتشبث بالأراء الفردية.

٥- **الابتعاد عن إصدار الأحكام النهائية:** لا شك أن من أهم خصائص الأسلوب العلمي في البحث التي ينبغي على الباحث التقيد بها، هي ضرورة التأمي وعدم إصدار الأحكام النهائية، إذ يجب أن تصدر الأحكام استنادا إلى البراهين والحجج والحقائق التي تثبت صحة النظريات والاقتراحات الأولية، أي بمعنى أدق، ضرورة اعتماد الباحث على أدلة كافية قبل إصدار أي حكم أو التحدث عن نتائج تم التوصل إليها.

٦- **القدرة على التنبؤ:** يقول احد علمائنا في التاريخ الاسلامي (من قرأ التاريخ زاد عقله) وينسب هذا القول الى الامام الشافعي، ومنه اقول ان النبي عليه وعلى اله الصلاة والسلام قال (احذروا فراسة المؤمن فانه ينظر بمنظار الله)، لذلك عندما نقول ان الباحث العلمي والذي يتمتع بقدرات وصفات مميزة وخبرات متراكمة قادر على التنبؤ ليس ذلك من الخرافة او الخيال وانما من الواقع، فالقدرة على التنبؤ بالمستقبل ليست موهبة فحسب وانما تصقل بالدراسة، خصوصا اذا ما كان الباحث ذا صفات مميزة وتوافرت لديه المعرفة الجيدة والادوات المهنية، يستطيع قراءة الماضي بشكل جيد ويعيش الحاضر ومحيط بتفاصيله الدقيقة فلا يبقى الا الفهم الواعي والمدرک لحقيقة الامور فيكون حاضرا

للتنبؤ بالمستقبل، بالاستنتاج والتوقع في حدوث الظواهر، وبذلك يتيح المجال لعدم تكرار دراسة الحالات المماثلة والاكتفاء بنتائجها فقط للتوصل الى حقائق جديدة.

بعد هذه الرحلة مع مفهوم البحث العلمي وخصائصه واهميته وقدرته على تحسين اوضاع الحاضر وقراءة المستقبل تم اعداد استمارة بحثية معنونة دور البحث العلمي في خدمة المجتمع هدفها الاساس اكتشاف الخلل الموجود في منظومة البحث العلمي العراقية وهو موضوع المحور الثاني من هذه الدراسة العلمية.

المحور الثاني- (استبيان - تحليل - استنتاج)

في هذا المحور تم عرض استبيان خاص بالبحث العلمي على فئة الاساتذة الجامعيين والمشرفين والمتقنين الاكاديميين من اصحاب الشهادات العليا، لأخذ آراءهم فيما يتعلق ببحوثهم الخاصة او البحوث العلمية بشكلها العام، وتم الاخذ بنظر الاعتبار ان هذه الفئة تعد بمثابة النخبة الصالحة والمتقدمة في المجتمع العراقي والتي من المفروض ان يعول عليها كثيرا في قضايا الاصلاح واهم موارد الاصلاح التعليم والتربية لأنها عمود البناء للحاضر والمستقبل، وكان النموذج المقدم للاستبيان تحت العنوان والتفاصيل ادناه:

دور البحث العلمي في تقدم المجتمع الشهادة

الجنس	العمر	الشهادة	ت	السؤال
		جيد جدا		مدى مساهمة البحث في خدمة حاجات المجتمع
		متوسط		مدى توفر مقومات البحث العلمي في العراق
		ضعيف		توجد اشكالية حقيقية تسعى البحوث الى حلها
				يوجد دعم اكاديمي مادي ومعنوي للبحوث العلمية
				عدد المؤتمرات والندوات العلمية يتناسب مع الفائدة العلمية الحقيقية
				نتائج البحوث العلمية وجدت طريقها للتطبيق العملي
				مدى استفادة اصحاب القرار السياسي من البحوث العلمية ذات التخصص الدقيق
				مدى تطابق المجلات العلمية العراقية مع المعايير الدولية للجودة
				اعداد البحوث ونشرها يتم من اجل العلم
				مستوى البحوث باللغات الاجنبية ونشرها دوليا

لقد تم توزيع الاستمارة على ٦٢٠ شخصية من كلا الجنسين (بمعدل ٣٨٠ للذكور ، ٢٤٠

للإناث) وكانت الاحصائية العامة كالآتي :

جدول رقم (١) توزيع العينات حسب الاعمار

الاعمار	٤٠-٥٠ سنة	فوق ٥٠ سنة
الاعداد	٢٠٦	٩٦

جدول رقم (٢) توزيع العينات حسب العمر والجنس

الاعمار	٤٠-٥٠ سنة	فوق ٥٠ سنة
الإناث	١٠٥	٤٢
الذكور	١٠١	٥٤

جدول رقم (٣) توزيع العينات حسب الشهادة الجامعية

الشهادة/ الجنس	الاناث	الذكور
دبلوم	٩٦	١٧٣
ماجستير	٨٧	١٣٥
دكتوراه	٥٧	٧٢
المجموع	٢٤٠	٣٨٠

بعد هذه الاحصائيات العامة عن العينات والتي اوضحت بشكل ملفت للنظر اعداد كبيرة من اصحاب الشهادات، اذ بلغ عدد اصحاب شهادة الدكتوراه ١٢٧ شخصية مما يجعل هذا الاستبيان قريب جدا من نبض الضمير العراقي الاكاديمي. وكانت نتائج الاستبيان مهمة وقوية المضمون، ومن اجل الفائدة الأعم سوف نصنف الاستمارة اعلاه الى خمسة اجزاء بمعدل سؤالين لكل جدول بحيث سوف نحلل كل سؤالين سوية والخروج بفوائد اكثر، حسب الجداول الآتية :

الجدول رقم (٤) الاسئلة ١-٢

السؤال	جيد جدا	متوسط	ضعيف
١	٧٨	٤٠٢	١٤٠
٢	٩١	٣٨٦	١٤٣

عند قراءة الجدول يتمعن نلاحظ بان الاجابات على السؤال الاول (مدى مساهمة البحث في خدمة حاجات المجتمع) كانت واطئة جدا وسلبية تجاه الجيد جدا وبلغت نسبتها (١٢.٦%) في حين ان ان اغلب المقترعين فضلوا الحالة الوسطية عندما اجاب ٤٠٢ منهم بالمتوسط وبنسبة (٦٤.٨) وهي نسبة مرتفعة وجيدة وتعكس وجهة نظر محترمة تقول بان وضع البحوث في العراق لازال بالإمكان اصلاحه، وهي نسبة متفائلة على الرغم من تشخيصها بان هناك خلل ما في منظومة البحث العلمي او انها بعيدة عن حاجات المجتمع. ولكن عندما تجد ان ١٤٠ استاذ وباحث يصوت لصالح خانة الضعيف وبنسبة (٢٢.٦%) فان ذلك يبعث الى التشاؤم والتساؤل عن حقيقة الاوضاع العلمية في العراق.

وفي السؤال الثاني (مدى توفر مقومات البحث العلمي في العراق) نجد ان النسب لا تختلف كثيرا من نسبتها في السؤال الاول اذ ان نسبة الاجابة على الجيد جدا بلغت (١٤.٦%) وهذا يعني بان ٩١ استاذ وباحث مقتنع جدا ان هناك مقومات اساسية متوفرة في العراق للبحث العلمي، ولكن لابد من طرح سؤال مهم على هؤلاء وهو (اذا كانت كل المقومات متوفرة اذا لماذا لم ترتق البحوث العراقية الى المصاف الاقليمي والدولي الا بشكل فردي؟؟؟).

على العموم النسبة الاكبر وهي نسبة التفاؤل كانت للوسطية وبنسبة (٦٢.٣%) اذ صوت ٣٨٦ باحث عليها وهو امر يبعث للأمل، اذ شخصت هذه الفئة بوجود بعض المقومات الاساسية ولكنها ليست كافية بل هناك ايضا خلل في المقومات المتوفرة، وهذا ما أكدت عليه الاجابات في خانة الضعيف وبنسبة (٢٣%) وهي نسبة لا يستهان بها من اساتذة كان غالبيتهم من الكبار في السن، التي تؤشر بشكل واضح وجود خلل كبير في المقومات المتوفرة للبحث العلمي.

الجدول (٥) الاسئلة ٣-٤

السؤال	جيد جدا	متوسط	ضعيف
٣	٣٤ % ٥.٥	١٢٢ % ١٩.٦	٤٦٤ % ٧٤.٩
٤	١١ % ١.٢	٤٠ % ٦.٥	٥٦٩ % ٩١.٨

عند قراءة جدول رقم (٥) بدقة نجد ان الاجابات على السؤال الثالث (توجد اشكالية حقيقية تسعى البحوث الى حلها) كانت سلبية تجاه الجيد جدا وبلغت نسبتها (٥.٥ %) وهي نسبة واطئة جدا ثم ارتفعت قليلا الى خانة المتوسط اذ بلغت (١٩.٦ %) وكلا الاجابتين تؤكدان ان البحوث التي تسعى الى حل اشكالية حقيقية واقعية نابغة من رحم معاناة المجتمع او الجامعة قليلة جدا بحيث انها لا تتعدى نسبة ٢٠ % في حين ان اغلب المقترعين فضلوا خانة الضعيف بمعنى ان ٤٦٤ باحث واستاذ ومشرف واكاديمي يقرون ويعترفون بعدم وجود اشكاليات حقيقية للحل وانما هناك اختيارات بحثية شكلية لاغراض الترقية العلمية والتوافق مع بعض الندوات والمؤتمرات، في حين انه من المفروض ان يسعى الباحث الحقيقي بجد واجتهاد عن مشكلة واقعية يعاني منها المجتمع في المجال الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي في شركة او مصنع او دائرة او مؤسسة حكومية كانت او خاصة، ثم يقوم باجراء البحث عن حلول لها من خلال جمع المعلومات والمصادر والمراجع واجراء المسوحات ذات الصلة او ادخال البحث في مختبرات معينة بهدف التوصل الى نتائج حقيقية يفخر بها الباحث ومؤسسته.

وعند الدخول الى السؤال الرابع (يوجد دعم اكايمي مادي ومعنوي للبحوث العلمية) نجد ان الاجابات والنسب لا تختلف كثيرا عن السؤال الذي قبله بل تكاد تكون اقل بكثير اذ صوت ١١ استاذ فقط على خانة الجيد جدا وبنسبة (١.٢ %) بمعنى ان هؤلاء فقط مقتنعين ان هناك دعم حقيقي للبحث العلمي في حين اجاب ٤٠ منهم على خانة المتوسط وبنسبة (٦.٥ %) وهي نسبة واطئة جدا وتدل بشكل واضح بعدم وجود دعم وهذا ما عكسته النسبة المرتفعة كثيرا في اجابات الاساتذة خانة الضعيف وبنسبة (٩١.٨ %) اذ ان ٥٦٩ استاذ يعلن وبصراحة عدم وجود دعم مادي ومعنوي من الجامعات والحكومة للباحثين والاساتذة بل هناك احيانا مضايقات لاتعد ولا تحصى لكل باحث يسعى من اجل انجاز بحثه والافادة من خبراته .

هذا خلل مؤثر وواضح في طبيعة البحوث المنجزة في الجامعات العراقية كما انه يجيب بشكل واضح على التساؤل الذي سبق وان تم طرحه في هذا البحث سابقا بشأن عدم ارتقاء البحوث العراقية الى المستوى الاقليمي والدولي وعدم مواكبتها لطبيعة التطور الحاصل في الاساليب البحثية ومنهجية الكتابة ، طبعا ان المشكلة ليست عامة وتشمل الجميع وانما هناك بعض الاستثناءات وهناك انجازات حقيقية تحققت لبعض الاساتذة والباحثين ولكن كل هذه الانجازات هي فردية وبدون دعم حكومي والمطلوب هو وجود بحوث علمية مدعومة بشكل كامل من الجامعة ماديا ومعنويا ليكون الانجاز في

النهاية محسوب للجامعة وليس ان يسعى الباحث بنفسه وماله وقدراته وخبراته ويجبر الانجاز في النهاية للجامعة هذا ليس عدلا ابداء.

وعندما سألنا بعض الاساتذة عن وجود قوانين في الدولة العراقية تشجع على البحث العلمي وتسند الباحث ميدانيا وتكرم المميزين مثل قانون التعليم العالي والبحث العلمي ذي الرقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨م وقانون الخدمة الجامعية ذي الرقم ٢٣ في ٢٠٠٨ كانت اجاباتهم تقريبا متقاربة بان هذه القوانين حبرا على ورق وان ما يطبق منها فعلا نسب ضئيلة جدا لا تتعدى اصابع اليد الواحد وعلى اناس خاصين حسب العلاقات المجاملات، وليس هناك معايير علمية في الاختيار والتطبيق وبذلك فان الدعم غائب بشكله العام، لذلك لا يبذل الباحث جهدا كبيرا وانما مجرد جهود متوسطة لأغراض الترقية العلمية والالتزام الوظيفي لا اكثر ويكون مكرها لا مخييرا.

الجدول رقم (٦) الاسئلة ٦-٥

السؤال	جيد جدا	متوسط	ضعيف
٥	١٣٢ %٢١.٣	٣٧٦ %٦٠.٧	١١٢ %١٨
٦	٢٤ %٣.٤	٩٧ %١٥.٦	٤٩٩ %٨١

السؤال الخامس كان اكثر تحديداً لمشاكل البحث وهو (عدد المؤتمرات والندوات العلمية يتناسب مع الفائدة العلمية الحقيقية) هو يكشف بطبيعة الحال وجود العشرات من المؤتمرات والندوات العلمية التي تقيمها الجامعات لكن ماهي الفائدة المتوخاة؟ منها وهل تتناسب مع المنهجية العلمية والاطر الاكاديمية؟ وهل مطابقة لمعايير الجودة العالمية؟ وكل هذه الاجابات وجدنا لها صدى عند قراءة الجدول رقم (٦) فقد بلغت الاجابات تجاه الجيد جدا (٢١.٣%) وهي نسبة جيدة الى حد ما بما سيؤثر الى وجود فائدة متوخاة من هذه المؤتمرات وقد اكدت الاجابات على المتوسط وبنسبة (٦٠.٧%) على هذه الحقيقة لتعلن ان هذه الفعاليات مهمة وضرورية وان كان هناك خلل في بعض مقوماتها ولكنها ضرورية وذات فوائد كثيرة ومن الممكن ان تتحسن في المستقبل، على الرغم من وجود نسب متشائمة مثل (١٨%) الذين صوتوا لصالح خانة الضعيف بمعنى انهم غير مقتنعين بوجود فوائد كبيرة من هذه الفعاليات وعند السؤال الشخصي للبعض منهم اكد ان هذه المؤتمرات ماهي الا ملتقى للتسامر والطعام ولقاء الاصدقاء لا أكثر ولا توجد فيها فوائد علمية حقيقية تزيد من معلومات الباحثين.

ونبقى بالطبع في الجدول رقم (٦) والسؤال السادس (نتائج البحوث العلمية وجدت طريقها للتطبيق العملي) وكانت الاجابات ايضا متفاوتة، ففي الوقت الذي صوت ٢٤ استاذ على خانة الجيد جدا ما نسبته (٣.٤%) و٩٧ استاذ ما نسبته (١٥.٦%) نجد ان النسبة الاكبر قد صوتت على خانة الضعيف (٨١%) وبواقع ٤٩٩ استاذ وهذا رقم كبير ونسبة عالية تؤشر ان البحوث لا تجد طريقا الى التنفيذ الفعلي والافادة منها في الواقع العملي، بما فيها رسائل الماجستير واطارح الدكتوراه وهذه ليست مسألة طارئة او جديدة لكنها قديمة تعود الى مرحلة تأسيس الجامعات، اذ لم تتعاون الوزارات

العراقية مع الجامعات في هذا المجال انما تبقى تلك البحوث حبيسة الرفوف، وكم من المشاكل البحثية في مجالات متعددة في الكيمياء والفيزياء والعلوم الحياتية والطب والطب البيطري والجغرافية بما يخص السكان والتربة والزراعة والمجالات العلمية الاخرى، قد اجريت عليها تجارب وادخلت مختبرات وصرفت عليها الدولة اموالا طائلة وبذل فيها الباحثون جهودا كبيرة لم تأخذ طريقها الى التنفيذ او على الاقل في الاطلاع عليها والافادة من المعلومات الواردة فيها كونها بحوث ميدانية ولكن للأسف اخذ هذا الاهمال يكون مبدأ عام في كل الحكومات العراقية المتعاقبة.

الجدول رقم (٧) الاسئلة ٧-٨

السؤال	جيد جدا	متوسط	ضعيف
٧	٦٢ %١٠	١١٣ % ١٨.٢	٤٤٥ %٧١.٨
٨	٩٥ %١٥.٣	١٤٨ %٢٣.٩	٣٧٧ %٦٠.٨

من خلال متابعة الجدول رقم (٧) نجد ان السؤال السابع مشابه الى حد ما للسؤال السادس اذ ان السؤال هو (مدى استفادة اصحاب القرار السياسي من البحوث العلمية ذات التخصص الدقيق). فما هو الفرق بين السؤالين؟ ان الفرق يكمن في التخصص بمعنى ان القصد من السؤال السادس هو البحوث العلمية ذات الاثر العلمي التخصصي، فيما كان القصد من السؤال السابع البحوث الانسانية ذات الاثر الواقعي في المجتمع وسياسة الدولة بمعنى البحوث الاجتماعية والنفسية والتاريخية والسياسية وحتى الاقتصادية والتي تهم صانع القرار في الدولة لأنها بحوث ميدانية تعتمد المعلومات الموثقة والحضور الميداني ويستفيد منها السياسي بشكل كبير لو وظفها بشكل صحيح.

وعودة على السؤال السابع نجد ان (١٠%) فقط صوتوا على خانة الجيد جدا وهذه نسبة واطئة ولكنها تؤشر وجود بعض المصوتين المقتنعين بوجود سياسيين استفادوا من البحوث العلمية ولا نعلم هل هذا يدعوننا الى اجراء بحث ميداني احصائي عن عدد البحوث التي دخلت ادراج السياسيين واستفادوا منها في قراراتهم؟؟؟ على العموم فان نسبة (١٨.٢%) من الاساتذة قد صوتوا الى خانة المتوسط وعلى الرغم من انها نسبة مقبولة الى حد ما ولكنها تؤشر ايضا وجود بعض الاساتذة الباحثين مقتنعين بان هناك نسبة من البحوث قد افاد منها السياسيين وهذا مؤشر واضح بحد ذاته قد يعطي بعض الامل، لكن النسبة المتشائمة الاكثر هي نسبة (٧١.٨%) من الاساتذة الذين صوتوا لصالح خانة الضعيف بمعنى لا وجود لنوعية السياسي الذي يستفيد فعلا من بحوث الاساتذة والباحثين العراقيين والا لكانت بلادنا في خير عميق.

السؤال الثامن كان انعطافة في مستوى الاسئلة وجاء بأسلوب خاص من الباحث ليكون فاصلا مهما عن طبيعة البحوث وطبيعة المجالات التي تنشر فيها وكان (مدى تطابق المجالات العلمية العراقية مع المعايير الدولية للجودة) ليؤشر ان هناك خلل اساسي قبل البحوث وهو المجالات الجامعية والبحثية في العراق التي تعاني من عدم تواصلها مع المعايير الدولية، وجاءت الاجابات الى حد ما

لتؤكء هءهءءة فقد صوء (١٥.٣%) من الاساءةءة لصالء المءلاء وانها مءابءة للمعابفر الءولفة؁ فف ففن كانء نسبة (٢٣.٩%) ممن كانء اءاباءهم لءانة المءوسء وهوء مؤشر على ان هناء بعض المءلاء قد ءصلء فعلا على الاعءراف الءولف سواء كان الءقلمف او العالف وهف نسبة مءفائلة فعفنا املا فف العء؁ وكالعاءة كانء النسبة الاءبر قد صوءء على ءانة الضعفف (٦٠.٨%) وهوء المؤشر الاءءر وضوحا بان هناء ءلل فف عءم ءءاصل مع ءءطور السرفع الءاصل فف هءا المءال وأصء من الصعوبة بمكان الءصول على معامل ءاأئر الءولف الءف فعطف للمءلة الاءمفة الءف ءسءءءها.

الءءول رقم (٨) الاسئلة ٩-١٠

السؤال	ءفء ءءا	مءوسء	ضعفف
٩	٣٦٦ ٥٩%	٣٣ ٥.٣%	٢٢١ ٣٥.٧%
١٠	١٢ ١.٩%	٧٥ ١٢%	٥٣٣ ٨٥.١%

عءما نعمن ءفءا فف ءبفعة السؤال ءاسع وءصوءفءه العالفة والءف فقول (اعءاء البءوء ونشرها فءم من اءل العلم) نءء ان هناء انءساما ءاءا بفن الباءءفن بشان هءه الفقرة فقد كانء النسبة الاءبر باءءاء ءانة الءفء ءءا (٥٩%) بمعنى ان هناء الكءفر من الباءءفن فؤكءون ان البءوء علمفة صرفة بعفءة عن ءوءءاء الاءرف وان الاساءةءة فبءءون عن الفائءة العلمفة اولا واءفرا وان ءفااءهم الاءرف اقل ءءزاما لءبهم وهف ءءة نظر مءءرمة وءءل على المصءاءفة العالفة لهؤلاء الباءءفن نع انفسهم على الءقل؁ والنسبة المءابءة كانء (٣٥.٧%) من الباءءفن الءفن صوءوا لصالء ءانة الضعفف؁ لفعءوا مؤشرا مءالفا للآخرفن بان البءوء لا ءءرف من اءل العلم وانما لءفااء اءرف؁ منها ءرقفة العلمفة والائءزام الوءظفف ومنها ءءاصل مع النءواء والمؤءمراء فضلا عن الفوائء الماءفة لصالء ءءاء معفنة وكل ءلك فنفف الءانب العلمف فف ءءوء الباءء؁ لكن الاءرب فف ءءلل هءا السؤال هوء قلة الوسءفة اء صوء (٥.٣%) فقط لءانة المءوسء مما فؤشر ان البءء فف العراق فعفش اءمة ءقففة بفن من فعءء انه فسفر باءءاء علمف بءء وان ءءوءه البءءفة ءءم من العلم فقط لا ءفر واءرففن فءزمون بان البءوء بعفءة كل البءء عن العلمفة والمنءءة فسءءلون بءلك قلة ءسوفها اءلفمفا وءولفا. ءم ءاء ءور السؤال العاشر والاءفر فف هءه الاسءمارة والءف نص على (مسءوى البءوء باللءاء الاءءبفة ونشرها ءولفا) وقد اءاب الباءءفن بنسبة عالفة (٨٥.١%) على ءانة الضعفف؁ وهف نسبة ءعكس ءقففة واقعة بان البءوء فف العراق بعفءة عن المعابفر الءولفة وقد ءكون هناء اسباب عءفءة لهءه ءءءءة منها ضعف اللءاء الاءءبفة لءف الاساءةءة العراقفن ومنها قلة ءءاصل ومنها الانءءاع عن العالم منذ بءاءة عءء ءسعفناء من القرن الماضف لأسباب سفاسفة ومنها صعوبة ءءبفء المعابفر الءولفة والءف ءءورء كءرا ءءا واصبء من الصعوبة بمكان ءءبفءها على المءلاء العراقية.

بعء هءه الرءلة الواسعة مع الاسءمارة البءءفة فمكن ءلءفص ءءاءءها بالاءف:

١- هناء هوءة شاسعة بفن البءء العلمف وءاءاء المءءم لاءب من العمل على ءقلفءها .

- ٢- عدم توفر مقومات البحث العلمي الرصينة وفقاً للمعايير الصحيحة بدءاً من الشروع في كتابة البحث مروراً بالمختبرات والمكتبات والورش المتخصصة وانتهاءً بالنشر والتسويق.
- ٣- يتم اختيار المواضيع للبحوث العلمية وفقاً للأهواء الشخصية للباحثين وليس حصراً لإشكاليات بحثية يبحث البلد عن إيجاد الحلول لها .
- ٤- قلة الدعم المادي والمعنوي للباحث العراقي بل انعدامه، إذ إن الجامعة أو المؤسسة تتخلى عن الباحث المبدع المبتكر وكذلك الباحث الذي يحصل على موافقة دولية للسفر لنشر بحث علمي أو للمشاركة في ورشة علمية دولية .
- ٥- هناك الكثير من الندوات والمؤتمرات والمهرجانات في العراق وبشكل واسع ولكن للأسف أغلب هذه الفعاليات هي لغرض التسويق الإعلامي بعيدة عن الفائدة الحقيقية .
- ٦- على الرغم من قلتها ولكن البحوث الجيدة المنجزة للباحثين العراقيين ومنها رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي بما يؤثر ضياع الجهد والمال الحكومي وعدم الاستفادة منها.
- ٧- أوضحت الاستمارة أن هناك خللاً في المجالات العراقية وعدم تطابقها مع المعايير الدولية في النشر العلمي وهذا مؤشر مهم لا بد أن يؤخذ بنظر الاعتبار في المرحلة القادمة.
- ٨- من الضرورة بمكان تحسين مستوى الأساتذة الجامعيين في مجال اللغات الأجنبية ولاسيما الانكليزية من خلال الدورات المكثفة أو التفرغ العلمي أو عن طريق المعيشة لمدة سنة في دولة أجنبية من أجل تحسين المستوى إلى أفضل حال طبعاً إن المشروع قد عملت فيه وزارة التعليم العالي في المرحلة السابقة لكنه توقف بسبب الإزمة المالية.

المحور الثالث- معوقات تطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات العراقية

التعليم ركن أساس من أركان عملية التنمية والتحديث للبلدان، والمجتمعات الإنسانية الراغبة في التطور تتجه بقوة نحو الجودة في المنظومة التعليمية لأنه الاستثمار الأفضل والأنسب والأقوى في مجمل عملية التنمية وهو العامل الرئيس في الانتقال من ثقافة الاستهلاك والأعمال غير المنتجة إلى ثقافة الابتكار والاختراع والإبداع والتميز.

وإذا كان هناك من مثل فلاد من السؤال عن الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر قوائم جودة التعليم على مستوى الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية ونوعية البحوث ونسبة الاختراعات والابتكارات وغيرها، ومن الطبيعي أن نجد الجواب في نوعية التعليم التي يحصل عليها المواطن الأمريكي فهذه أقوال لبعضهم ((كثير جداً من الناس يركزون على المال، وليس على الثروة الحقيقية والتي هي التعليم. إذا كان الناس على استعداد ليصبحون أكثر مرونةً وانفتاحاً على التعليم، سوف يصبحون أغنى وأغنى مع الوقت. أما إذا كانوا يعتقدون أن المال سيحل مشكلاتهم،

فأخشى أنهم سيجدون الطريق وعراً للغاية. الذكاء يحلّ المشاكل ويجلب لك المال. والمال بدون ذكاء، هو مال سيضيع هباءاً وبسرعة كبيرة)) روبرت كيوساكي – رجل أعمال أمريكي^(٩). وهذا مواطن آخر يقول ان ((التعليم الرسمي يوفر لك لقمة العيش. التعليم الذاتي يجعلك صاحب ثروة.))^(١٠) جيم رون – رائد أعمال وخبير تنمية بشرية أمريكي. ط

وهذه الامثلة لا تضرب جزافاً انما من واقع عملي، فالتعليم جعل من الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاولى في العالم والجامعات الامريكية من افضل الجامعات بالعالم سابقاً وحالياً ودائماً ما توصف بانها الافضل علمياً وتعليمياً، لذلك عندما تريد دولة مثل العراق النهوض من كبوتها وركوب موجة التنمية وتتخذ القرار المصيري بالتحديث على جميع المستويات لابد من ان تبدأ بالمنظومة التعليمية لأنها الحجر الاساس لكل القادم حاضراً ومستقبلاً.

ان مواكبة التطور وتحسين المستوى العلمي للباحث العراقي يعد من الاولويات المهمة التي يجب ان تكون في اذهان اصحاب القرار، فالعمل على تطوير المؤسسات التعليمية هو حاجة ملحة وضرورة محتمة، كلما تأخرنا عنها طالت معاناة الشعب والحكومة. فالمؤسسات التعليمية ترعى العلم وتحضن طلاب العلم، هذه مهمتها الرئيسية وما بعد عام ٢٠٠٣م طرأ تغييراً كبيراً في الجامعات والمؤسسات التعليمية من ناحية النوع والكم على المستوى البشري والتقني، فضلاً عن التشريعات المتخبطة، وهذا التغيير السريع في البنى الثقافية والمعرفية والتكنولوجية أدى الى الاضطراب والفوضى والتخبط في القرارات وطبعاً لا يمكن تناسي اوضاع البلد العامة من الخروقات الامنية والفساد الاداري وضعف الرقابة.

هذه المتغيرات تفرض على الادارة الجامعية والقيادات السياسية ضرورة تحديد الاهداف المتوخاة من وجود الجامعات اصلاً هل من اجل العلم ام لا؟ والادارة الجامعية هنا مطالبة بشكل ملح وسريع اتخاذ قرار تحسين الاداء المؤسسي والفردى، وصانع القرار السياسي مطالب بان يكون هناك منهج واضح وثابت للدولة نحو تحسين التعليم. فالجامعة مركز علمي كبير وتجمع بين امرين هامين: (التعليم العالي والبحث العلمي). فبدون التعليم تصبح الجامعة مؤسسة بحث علمي فقط، تفقد أهم وظيفة خاصة بها ألا وهي توفير القوى البشرية ذات المستوى العالي اللازمة لقيادة المجتمع، والعامل على تطويره والنهوض به، أما إذا تخلت عن البحث العلمي، تتحول الجامعة إلى معهد لتخريج المهنيين، فلا بد أن تجمع بين التعليم والبحث. وان مستوى الدراسات والبحوث يتحدد بأعضاء هيئة التدريس، الإدارة، المباني، الطلاب، المناهج الدراسية المكتبة الوثائق والميزانية، وجميعاً لها دور مؤثر في مسيرة الجامعة^(١١).

على ضوء هذه الحقائق لابد من التعرف على أهم المشاكل الفعلية التي تعاني منها الجامعات العراقية:

- ١- تدخل الدولة في سياسة الجامعات.
 - ٢- ضعف اختيار القيادات الإدارية العليا.
 - ٣- القوانين الجامدة والأنظمة الفاشلة.
 - ٤- تغليب الروتين والعمل غير المنتج.
 - ٥- غياب التقييم العلمي الحقيقي.
 - ٦- ضعف الإمكانيات المالية المخصصة.
 - ٧- ضعف المدخلات من وزارة التربية وقلة المهارات الأساسية لطالب الجامعة.
 - ٨- الاعراف الجامعية الطارئة: وهي اعراف استجبت واصبحت قيم راسخة منها الدور الثالث وحفلات التخرج والعطل الكثيرة والميانة بين الطالب والاساذ ووجود طلبة سياسيين كبار في الدولة يفرضون رؤاهم ، والحسابات المادية للامتيازات والمخصصات الجامعية وكل ذلك يتم على حساب العلم ومستقبل الطالب ونوعيته .
 - ٩- هجرة الكفاءات والتخصصات الدقيقة وعدم توفر البديل فضلا عن المحالين على التقاعد.
 - ١٠- غياب سياسة الحوافز أو ضعفها مقارنة بالقطاع الخاص.
 - ١١- عدم القدرة على تنفيذ البرامج العلمية التخصصية وكذلك المشاريع الاستراتيجية، لعدة اسباب منها: البيروقراطية، المركزية الشديدة، المجاملة والمحابة، قنوات الاتصال البطيئة، ضعف الدعم، تدخل جهات عديدة، تدخل الجهلاء، تفضيل المصالح الشخصية، ضعف الكوادر العلمية والادارية.
- هذه بالمجمل اهم المشاكل وليس كلها وهي بحد ذاتها تعطينا مؤشرا واضحا بان واقع الجامعات في تراجع ويحتاج عمل كبير للنهوض به.

وعودة على موضوع البحث العلمي ففي المؤسسات التعليمية العراقية هناك مراكز بحوث ومجلات علمية ومختبرات وورش عمل ومراكز نت واحصاء بما يعني ان هناك ارضية مهينة للبحث العلمي لاسيما وان اموالا طائلة صرفت على هذه القاعات والمختبرات فما الذي يمنع من تطور البحث العلمي؟ وفي واقع الحال هناك الكثير من المعوقات والمشاكل الواقعية فضلا عن الازطاء الروتينية والشائعة التي تؤدي بمجموعها دوراً سلبياً مؤثراً في جهود الباحثين. وبعد كل ما سبق من حقائق وما ورد من معلومات يمكن تحديد أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه مسيرة البحث العلمي في العراق:

- ١- ضعف التعاون والتنسيق البحثي بين المراكز والجامعات.
- ٢- ضعف التعاون والتنسيق بين الجامعات والوزارات من اجل رفد السوق المحلية بالكوادر المتعلمة والمتدربة والمهينة التي يحتاجها السوق .

٣- ضعف القطاع الخاص في العراق ادى الى ضمور عدد الشركات والمصانع مما ولد بطالة عالية في فئة الخريجين وبطالة مقنعة بالنسبة للفائزين داخل الجسد الحكومي وكل ذلك احبط من همة الباحثين .

٤- عدم وجود إستراتيجيات واضحة في مجال البحث العلمي ، بمعنى غياب التخطيط الجيد لمشاكل البلد وتوزيعها على المراكز البحثية وعلى الاساتذة بهدف ايجاد الحلول الناجعة لها .

٥- ضعف الاعداد والتأهيل والتدريب وتطوير المهارات للباحثين .

٦- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية .

٧- قلة الدعم المادي وضعف الانفاق على البحث من تخصيصات وامور لوجستية وحوافز ومخصصات وايفادات لأغراض البحث العلمي الخالص.

٨- قلة الدعم المعنوي للباحثين منها مشاريع التكريم للفائزين وكتب الشكر والتشجيع اللفظي، او نشر البحث في مجلات دولية وهي مكلفة ، تنفيذ توصيات ونتائج البحث وغيرها من اساليب الدعم المعنوي المهمة جدا في تحفيز الباحثين .

٩- من الفقرتين اعلاه نتج عنها ظاهرة في غاية الخطورة وهي هجرة العلماء .

١٠- عدم توازن عبء العمل الاكاديمي للأستاذ الجامعي، عادة ما تكون مهمات اساسية للأستاذ الجامعي ولكن في العراق هناك اعباء كبيرة تقع على عاتقه تشغله عن مهماته الاساسية وهي التدريس والبحث العلمي ومنها كثرة اللجان داخل وخارج الجامعة ، تعديه النصاب المسموح به في المحاضرات، كثرة اعداد الطلبة، اعباء اجتماعية نتيجة سوء احوال البلد مما يجعله يفقد تركيزه البحثي.

١١- لعل من أهم معوقات اجراء البحوث هو النشر العلمي في المجلات المحكمة ، فان اغلب المجلات المحلية غير معترف بها دوليا والنشر الدولي يتطلب اموالا كبيرة وبالتالي ضعف النشر وضعف الرغبة في اجراء البحوث الا في حالة الترقية جبرا لا اختيارا .

١٢- في واقع الحال هناك الكثير من الاساتذة والباحثين يفتقدون لمهارة البحث العلمي الدقيق ووضع الاستمارات الاحصائية او اجراء الاختبارات اللازمة نتيجة ضعف التعليم في العقدين الماضيين وهذا انعكس بالضرورة على مستوى البحث العلمي.

١٣- في واقع الحال لا تنتهي قائمة المعوقات مع هذه النقاط الاثنا عشر ولكن حسب رؤية الباحث ان هذه تعد ابرز واهم المعوقات والمشاكل التي تواجه مسيرة البحث العلمي في العراق واذا ما كانت هناك ارادة على تجاوزها وعلاجها بالشكل الصحيح فلا بد من البداية من:

اولا: الابدولوجية البحثية : بمعنى اعداد قائمة قياسية للبحث العلمي الرصين وحسب التخصصات ، تكون بمثابة النموذج الامثل الذي يسير عليه الباحثين، مع ضرورة ادخال نظام الجودة الشاملة

(TQM) في مجال البحث العلمي وهي مجموعة من المعايير الدولية الضامنة لنجاح العملية التعليمية. لأنها تحدد ماهية الاهداف الواجب تحقيقها وطبيعة الاجراءات الواجب اتخاذها^(١٢).

ثانياً: وضع قائمة لأهداف المؤسسة التعليمية: بمعنى ان تحدد الاهداف سلفاً وفقاً لخطط محددة على نوعية المخرجات المطلوبة وهم الطلاب بمهارات وقدرات جيدة، والبحوث العلمية وهي أيضاً من المخرجات والتي يجب ان تكون على مستوى عالي من الاداء والجودة .

ثالثاً: وضع اليات للتقييم والتقويم: بمعنى طبيعة الاجراءات السائرة تكون وفقاً لمعايير محددة، ثم المراجعة واستقبال الملاحظات والانتقادات من جانب الفئات المختلفة المساهمة في العملية التعليمية من أولياء الأمور والطلبة وأفراد المجتمع واصحاب رؤوس الاموال وارباب العمل والشركات والمؤسسات، ثم اجراء عملية تقييم ذاتي على مجمل الملاحظات، لتحديد مستوى جودة المخرجات، بمعنى اجراء عملية تقويم وتصحيح لكل المسارات التي حدث فيها خلل او انحراف استناداً الى عملية التقييم^(١٣).

الخاتمة والتوصيات:

في ضوء التحديات المتنامية التي تواجه العراق كبلد عريق من خطر العصابات الارهابية الى الأزمة المالية والتراشق السياسي، كان لزاماً على الجامعات ان تأخذ دورها الحقيقي في ان تكون الحلقة الوسط بين المؤسسات الرسمية والمجتمع وتكون صاحبة الراي الاهم والابرز والمؤثر في مجمل الصراع، لان النخب الاكاديمية والمتففة يقع على عاتقها الكثير وينظر اليها الشعب كونها راس الحربة في اخذ الحقوق وتحقيق الافضل للشعب.

لابد للجامعات ان تتعاون مع الوزارات ومع المراكز العلمية والبحثية ومع المؤسسات الدولية السياسية والعلمية لأنها الاكثر قدرة على ادارة هذا الملف، ولعل أولى ثمار هذا التعاون هو البحث العلمي والتطوير واستيعاب وتطوير التكنولوجيا المستوردة وتطويرها وفقاً لمتطلبات برامج التنمية الصناعية وصولاً إلى التخصصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. وفي هذا الإطار لابد من التوجه إلى بناء قاعدة علمية بحثية رصينة في العراق ولا يتم ذلك الا من خلال تقوية العلاقة بين الباحث ومؤسسته واعادة الثقة بينهما وترسيخها.

خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات:

١- انشاء دائرة البحوث والتطوير في كل الوزارات والشركات والمؤسسات العامة والخاصة تكون مهمتها حصر المشاكل والمعوقات التي تعاني منها تلك المؤسسة وعقد الندوات العلمية عنها ثم الوصول الى مؤتمر علمي كبير يخرج بتوصيات تكون جاهزة للتطبيق كحلول مدروسة قابلة للتطبيق العملي.

٢- إقامة الشراكات مع مراكز البحوث العالمية للتدريب والتأهيل والتعاون المثمر في ندوات ومؤتمرات مشتركة وفقاً لحاجات البلد وبشكل تكاملي وفي كل المجالات وحسب التخصص للبلدان، مع دعم عمليات التطوير وصولاً إلى مرحلة الاستيعاب والأبداع و ترجمة هذه البحوث وتسويقها تجارياً.

٣- تهيئة التشريعات القانونية الجيدة والمستوعبة لكل ملاحظات الباحثين، وإضافة فقرات مشجعة وحذف كل ما يسيء الى الاستاذ الجامعي كونه قيمة عليا في البلد وضرورة المحافظة عليها لا ان يتم اهانتة وفقاً لتشريعات قانونية بائسة وبعضها يحسب الاموال المعطاة له منة وشفقة وليس استحقاق.

٤- ضرورة العمل على اقتحام الحصار المفروض علينا عربياً وبهمة علمية جامعية عراقية واعداد دراسات وبحوث متكاملة المضمون والمحتوى ومضبوطة الشكل والمنهج لغزو المجالات العربية وبإشراف الوزارة لغرض اثبات كفاءة الاستاذ العراقي واعادة هيبته وثقته بنفسه.

٥- إعادة هيكلة مراكز الدراسات والبحوث الموجودة الان في العراق وهي متعددة التخصصات واقصد التابعة للجامعات الحكومية من خلال استراتيجية متكاملة للبحث العلمي تكون على خطط متوسطة وبعيدة المدى والعمل على انضمامها الى اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

٦- زيادة الأنفاق على البحث العلمي، وتحديد نسبة ٥% من الناتج القومي الصافي خلال العقدين القادمين قابلة للزيادة وتكون ثابتة وغير متغيرة وخارج ميزانية التعليم فقط للبحوث العلمية وفقاً للمناهج الرصينة وبإشراف الوزارة لغرض ايجاد الحلول الناجعة لمشاكل البلد.

٧- تشجيع التواصل بين الاكاديميين والباحثين العراقيين وزملائهم العرب وتوفير الدعم المالي والمعنوي لذلك وتهيئة الامور الفنية.

٨- الحد من التدخل السياسي والحكومي في السياسة الجامعية، وكل مركز بحثي خارج وزارة التعليم العالي(اقصد منها الخاضعة للأحزاب)، يجب ان يكون خاضعاً لمعايير والقيم الجامعية والاكاديمية، بأشراف الوزارة لا ان يكون مصدر قلق ومشاكل نتيجة تطرفه او قلة كفاءة بحوثه.

٩- بعض البحوث تتطلب فريق عمل لاسيما العلمية منها فلا بد من توفير التخصصات المطلوبة لهكذا نوع من البحوث والعمل على تشجيعها وتنميتها وتوفير جميع الوسائل الضامنة لنجاحها.

هوامش البحث

(١) دليل فراسكاتي، الممارسة القياسية المقترحة للدراسات الاستقصائية للبحث والتنمية التجريبية، ط٦ ، ٢٠١٢م .

(٢) المنجد في اللغة، دار المشرق العربي، ط٢٦ ، بيروت، ص ٥٢٧ .

(٣) ماثيو جيدير ، منهجية البحث العلمي ، تر: ملكة ابيض (الاصل بالفرنسية) ، تنسيق: د.محمد عبد النبي السيد غانم (د.س)، ص ١٢ .

(٤) حسين رشوان، العلم والبحث العلمي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢، ص٣ .

- (٥) برنال، ج.د.ر. ، العلم في التاريخ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج ١، ط١، بيروت، ١٩٨١، ص٤٨ .
- (٦) ماثيو جيدير ، المصدر السابق ، ص ١٠٠
- (٧) ناصر محمد العديلي ، دور البحوث في التنمية ، مجلة الإدارة العامة ، العدد الخامس ، ١٩٨٦، ص٥٨ .
- (٨) مرتضى حسن النقيب ، المؤرخ المبتديء ومنهج البحث التاريخي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، وحدة الحاسبة الالكترونية ، ١٩٩٩م ، ص ١٠٨ .

(9) By Robert T. Kiyosaki, RICH DAD POOR DAD, Plata Publishing, LLC, United States of America, 2011.

(10) Jim Rohn, The Timeless Wealth Secrets – Volume I –, 2006©Copyright. Wealth Secrets Group 2 <http://www.wealthsecretsgroup.com> .

(١١) سالم محمد البياتي وحسناء ناصر ابراهيم ، اثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات - دراسة جامعة بغداد إنموذجا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع عشر/ ٢٠٠٧ .

(١٢) محمد البكر، أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية، المجلة التربوية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٠م .

(13) Herman, J. J., & Herman, J. L. Educational quality management: Catalyst for integrated change. PA: Technomic publishing company , 1994 .

المصادر

أولاً: العربية :

- (١) برنال، ج.د.ر. ، العلم في التاريخ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج ١، ط١، بيروت، ١٩٨١ .
- (٢) حسين رشوان، العلم والبحث العلمي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢ .
- (٣) دليل فراسكاتي، الممارسة القياسية المقترحة للدراسات الاستقصائية للبحث والتنمية التجريبية، ط٦ ، ٢٠١٢م .
- (٤) سالم محمد البياتي وحسناء ناصر ابراهيم ، اثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات - دراسة جامعة بغداد إنموذجا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع عشر/ ٢٠٠٧ .
- (٥) ماثيو جيدير ، منهجية البحث العلمي ، تر: ملكة ابيض (الاصل بالفرنسية)، تنسيق: د.محمد عبد النبي السيد غانم (د.س).
- (٦) محمد البكر، أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية، المجلة التربوية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٠م .
- (٧) مرتضى حسن النقيب، المؤرخ المبتديء ومنهج البحث التاريخي، كلية الآداب، جامعة بغداد، وحدة الحاسبة الالكترونية، ١٩٩٩م .
- (٨) المنجد في اللغة، دار المشرق العربي، ط ٢٦، بيروت .
- (٩) ناصر محمد العديلي ، دور البحوث في التنمية ، مجلة الإدارة العامة ، العدد الخامس ، ١٩٨٦ .

ثانياً: الاجنبية :

- 1) By Robert T. Kiyosaki, RICH DAD POOR DAD, Plata Publishing, LLC, United States of America, 2011.
- 2) Herman, J. J., & Herman, J. L. Educational quality management: Catalyst for integrated change. PA: Technomic publishing company , 1994 .
- 3) Jim Rohn, The Timeless Wealth Secrets – Volume I –, 2006©Copyright. Wealth Secrets Group 2 <http://www.wealthsecretsgroup.com> .